

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٢٧٤

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد أندراس ديكاني..... (هنغاريا)



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-60748 190515 210515



* 1 4 6 0 7 4 8 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢٧٤ لمؤتمر نزع السلاح. لكنني أود قبل أن نبدأ، أن أدعوكم إلى النظر في الطلب المقدم من الدول المشاركة في أعمالنا خلال هذه الدورة من غير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. وبالإضافة إلى الطلبات التي وافقنا عليها خلال الجلسة العامة رقم ١٢٧٣ المعقودة في الأسبوع الماضي، تلقت الأمانة طلبات من البلدان التالية: البوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وغانا، والفلبين. وهي الآن، معروضة عليكم في الوثيقة CD/WP.575/Add.1، التي تتضمن جميع الطلبات التي تلقتها الأمانة قبل الساعة الرابعة بعد ظهر أمس، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وستعرض عليكم جميع الطلبات المقدمة من الدول غير الأعضاء التي وردت بعد هذا التاريخ لكي تنظروا فيها وتبتوا في أمرها في الجلسات العامة المقبلة.

هل من تعليقات بشأن هذه الطلبات؟ هل لي أن أعتبر أن المؤتمر يقرر دعوة هذه الدول للمشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟

قد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني الآن أن أطلعكم في هذه المرحلة على آخر ما آلت إليه المشاورات التي أجريتها من أجل التقدم في أعمالنا.

لا بد أن جميع الوفود قد تلقت عن طريق منسقيها الإقليميين حتى هذا اليوم، المسودة الأولى غير الرسمية لبرنامج العمل الذي أقترحه. ويرجى أن تضعوا في اعتباركم أن هذه الورقة لم تكنسب طابعاً رسمياً بعد، فهي تمثل في الواقع، ثمرة جهد متواصل من أجل التوصل إلى وثيقة يكون بالإمكان اعتمادها بتوافق الآراء.

وأود أن أشدد كذلك على أن هذه المسودة هي نتاج مشاورات مكثفة وتعكس تقييمي العام في هذه المرحلة للسبل الممكنة لكي نحز تقدماً في ظل التباين الكبير بين وجهات نظر الدول الأعضاء في المؤتمر ومواقفها. وقد صيغت بعناية وحسن نية قصد الموازنة على أكمل وجه بين وجهات نظر الدول الأعضاء.

وتمثل المسودة ثمرة جهود صادقة لكسر الجمود الذي شهدناه طيلة السنوات الست عشرة الماضية. وكما ترون، سوف تعالج جميع المسائل الأساسية الأربع من الناحية الجوهرية. والجديد في النهج المقترح يكمن في دمج مسألتي نزع السلاح النووي وحظر إنتاج المواد الانشطارية في إطار فريق عامل واحد.

واسمحوا لي أن أشرح الاعتبارات التي استندنا إليها في طرح هذه الفكرة. فأولاً، لا ينبغي أن ينظر إلى نزع السلاح النووي وحظر إنتاج المواد الانشطارية باعتبارهما مسألتين متعارضتين. وهذا يتماشى مع الوثيقة التأسيسية للمؤتمر، وهي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، التي تشير في الفصل المتعلق ببرنامج العمل إلى نزع السلاح النووي باعتباره عملية، وتخص حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة

بالذكر في الفقرة ٥٠، باعتباره من المراحل الضرورية التي تمهد لتحقيق الهدف العام المتمثل في نزع السلاح النووي.

وثانياً، درجت العادة على تناول هاتين المسألتين في إطار البند نفسه من جدول أعمال المؤتمر ومن مشاريع برامج عمله. وقد كان القصد من الوثيقتين CD/1864، و CD/1933/Rev.1، اللتين كان لهما أكبر الأثر في السنوات الأخيرة، إنشاء فريقين عاملين، معنيين بنزع السلاح النووي وبالمواد الانشطارية في إطار البند ١. وأظن أن دمج الفريقين معاً أمر منطقي بالنظر إلى أن جدول أعمالنا لم يطرأ عليه تغيير خلال العقد الماضي. ومن رأينا أن إدراج أعمالنا بشأن حظر المواد الانشطارية في إطار نزع السلاح النووي فيه تشديد واضح على الأهمية التي نوليها جميعاً لوقف سباق التسلح النووي وإزالة الأسلحة النووية، وهي عملية نراها شاقة وتستغرق وقتاً طويلاً، لكن علينا أن نمضي فيها قدماً بلا انقطاع وفق تدرج مرحلي مناسب.

وقد حاولنا ونحن نعكف على صياغة النص، أن نتقيد قدر الإمكان، بالصيغة التي اتفق عليها سابقاً وحظيت بالقبول. واستندنا بالطبع إلى الوثيقة CD/1864، التي اعتمدت بتوافق الآراء آنذاك، لكننا أخذنا في الحسبان أيضاً، بعض العناصر الواردة في الوثيقة CD/1933/Rev.1. وكان علينا أيضاً، أن نأخذ في الاعتبار التطورات المستجدة في اللجنة الأولى للجمعية العامة، مع التمسك الصارم بإيماننا بأن مؤتمر نزع السلاح يمثل المحفل المناسب لإجراء مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

وأنا أدرك تماماً، أن برنامج العمل ينبغي أن يُشفَع بخطة تنفيذية متفق عليها. ولم تغب عن بالي مسألة اختيار رؤساء الأفرقة العاملة ومسألة تخصيص وقت لاجتماعات هذه الأفرقة. فهاتان المسألتان من العناصر المهمة في الاتفاق النهائي. ولكن ينبغي أن أعرف أولاً، ما إذا كان النهج الذي أقترحه يوفر ركيزة مناسبة بالقدر الذي يفني بالغرض لكي نمضي قدماً بتوافق الآراء. وإذا كان الأمر كذلك، سأقدم مقترحاً بشأن طرائق التنفيذ. ويمكنني أن أخبركم من الآن، أن تكليف فريق عامل موحد بمسألتين أساسيتين يحتاج في اعتقادي، إلى ضعف الوقت الذي يحتاج إليه فريقان عاملان. وأعتقد أيضاً أن رئيسي الفريقين العاملين ينبغي أن يتوليا المسؤولية الشاملة المتمثلة في العمل من أجل بحث المسألتين بأكبر قدر من الفعالية والتوازن في كل فريق يرأسانه.

وأود أخيراً، أن أكرر القول إن بابي مفتوح لكم جميعاً. وإنني على استعداد، وكذلك أعضاء فريقتي، لمزيد من التشاور مع أي منكم. وأنا أعلق الأمل على تعاونكم ودعمكم وصراحتكم فيما أخطط له.

لدي هنا قائمة المتكلمين في جلسة هذا الصباح، وأود أن أعطي الكلمة لسفير الأرجنتين.

السيد دالتو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، اسمح لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم بتولي رئاسة هذا المحفل وأتمنى لكم كل النجاح في الأسابيع المقبلة التي يبدو أنها بالغة الأهمية في تحديد المسار الذي سيسلكه المؤتمر هذا العام.

لقد كنت أنوي في هذه المناسبة أن ألقى خطاباً عاماً نوعاً ما، لكن تعميم مقترحكم بشأن برنامج العمل بصورة غير رسمية يدفعنا إلى تقديم رد مبدئي على هذا النص.

ولا يسعني في هذا الصدد، إلا أن أشكر الرئاسة الهنغارية على مبادرتها فوراً إلى توزيع وثيقة في هذه المرحلة المبكرة من أعمالنا، لأنها فترة مهمة جداً للتقدم في مساعي التوصل إلى توافق في الآراء، كما اعتاد أن يقول أول رئيس لمؤتمر نزع السلاح.

سيدي الرئيس، إن وفد بلدي، الذي دأب دوماً على تبني موقف مرن في هذا المحفل، سيبقى على مرونته فيما يتعلق بمختلف الصيغ التي يمكن أن تطرح، ونحن على ثقة بأن تشخيصكم الذي تجلّى في هذه الوثيقة غير الرسمية، يمكن أن يكون ركيزة حقيقية للتقدم في اعتماد برنامج عمل. ويمكنكم بكل تأكيد، أن تعولوا على وفد بلدي في التعاون الكامل والوقوف إلى جانبكم.

ومع أننا بدأنا بالفعل جلسات عدة من مؤتمر نزع السلاح بتحديد التأكيد على ضرورة التصرف على وجه السرعة من أجل إنقاذ هذا المحفل قبل أن يفقد جدواه، فإننا في عام ٢٠١٣ نواجه واقعاً انتقل من حال إلى حال خارج نطاق هذا المحفل. وقد اتخذت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تدابير في محاولة منها لإحياء مفاوضات نزع السلاح، بما في ذلك بنود جدول أعمال المؤتمر.

ويظهر من القرارات الثلاثة التي اعتمدها الجمعية العامة مؤخراً أنه لم يعد بإمكاننا تضييع الوقت أكثر، وسوف يلتزم بلدي بالمواظبة دوماً على المشاركة الفعالة في جميع الهيئات ذات الصلة. وحتى ذلك الحين يعتبر إحراز تقدم حاسم في مجال نزع السلاح النووي أولوية بالنسبة لنا.

ومن المهم النظر في البدائل التي تعزز أعمال مؤتمر نزع السلاح، مع أن العمليات الموازية التي تحاول أن تحل محله ستؤدي فقط إلى الإخلال بتوازن وسلامة النظام الحالي، وتزيد بذلك من صعوبة تحقيق نتائج جوهرية.

وقد بيّنتُ في الخطاب الذي ألقيته في شهر آب/أغسطس الماضي تشخيص بلدي للأسباب التي تمنع هذا المحفل من تحقيق خطوة إلى الأمام لبدء المفاوضات. وقلت إن اختلاف الدول الأعضاء بشأن مفهوم الأمن له آثاره داخل هذا المحفل، ما يعيق تبلور قاسم مشترك أدنى يمكن أن يتجسد في برنامج عمل متفق عليه.

وفي هذه المناسبة، نكرر أيضاً ما نعتبره مقياساً يمكن اختباره فوراً لإضفاء مزيد من المرونة على صيغة برنامج العمل. إذ ربما كان وضع جدول زمني بسيط للأنشطة المدرجة على

كل بند من بنود جدول الأعمال دون تحديد الولايات خطوةً ملموسةً في إطار السعي للتوصل إلى توافق جديد في الآراء.

فهذا من شأنه أن يسمح بإجراء شكل من أشكال التحليل للتوقيت المناسب للمشروع في مفاوضات على هذه البنود، وإدراج هذه المسألة في التقرير النهائي للمؤتمر.

إن سنة ٢٠١٣ سوف تشهد إجراء مداولات ومفاوضات في إطار محافل مختلفة ستحتاج منا إلى الاهتمام، لكن ينبغي أن لا يكون ذلك على حساب الأولوية التي يجب أن توليها الدول الأعضاء لهذا المحفل بهدف الإسراع في اعتماد برنامج عمل.

ونحن على ثقة بأن جميع الجهود التي تبذلها الرئاسة يمكن أن تساعدنا في مسعانا من أجل التوصل إلى القاسم المشترك الذي يستطيع أن يحفظ للدول الأعضاء مصالحها الوطنية دون التخلي عن الهدف الأسمى المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد شميد (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم عن تهابي الحارة على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً، أن أؤكد لكم دعم وفد بلدي التام لكم في الاضطلاع بدوركم. وأود أخيراً، أن أرحب بالسفراء والزملاء الذين انضموا إلينا في هذه الدورة الجديدة من دورات المؤتمر.

وأود أن أكرر ما جاء على لسان عدد من الذين سبقوني إلى الكلام الأسبوع الماضي وأؤكد أنه لا يمكننا أن نباشر أعمال دورة عام ٢٠١٣ لمؤتمر نزع السلاح وفق نفس النهج الذي اتبعناه في السنوات السابقة. وإنه لمن الصعب بوجه خاص، أن نغفل التغيير الذي طرأ على المناخ الذي ينعقد فيه المؤتمر. فحالة التبرُّم والإحباط التي ولدها عجز المؤتمر طويلاً عن الاضطلاع بولايته دفع الجمعية العامة إلى اتخاذ قرارات غير مسبقة.

لقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين قرارين يقضيان بإنشاء آليات تتكفل بمسؤولية معالجة المواضيع التي دأب المؤتمر على تناولها زمنياً طويلاً. وأطلقت مبادرات جديدة، أكان ذلك في سياق نزع السلاح النووي أو في سياق التوصل إلى معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

وقد كان لهذين القرارين، اللذين اعتمدا بأغلبية كبيرة، آثار عدة. فهما يؤكدان الأهمية البالغة التي توليها الجمعية العامة لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتشير أحكام القرارين أيضاً إلى أن الجمعية العامة لا تزال تؤمن بقدرته المؤتمر على الاضطلاع بدور محوري في معالجة هذه القضايا. لكن هذه الأحكام تشي أيضاً بأن المجتمع الدولي غير مستعد للوقوف مكتوف الأيدي إذا ما ظل المؤتمر عاجزاً عن الاضطلاع بمهامه ولا يقبل أن تظل مواضيع رئيسية تتعلق بتعزيز الأمن الدولي دون معالجة إلى ما لا نهاية.

وإن وفد بلدي باقٍ على قناعته بأن المؤتمر لا يزال يمثل، مبدئياً، الإطار الذي ينبغي أن يحظى بالأفضلية في التقدم بشأن هذه المواضيع، لا سيما بالنظر إلى تركيبته المميزة. ولا تزال

سويسرا مقتنعة أيضاً بالأهمية المركزية لوجود مؤتمر يؤدي مهمته على أكمل وجه لكي تكتسب آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح فعالية في الأداء. ولذلك، ينبغي أن تظل مهمة إعادة تنشيط المؤتمر لكي يستعيد دوره كمؤسسة فاعلة هدفاً رئيسياً. ولهذا السبب قدمت سويسرا، إلى جانب جنوب أفريقيا وهولندا، قراراً بشأن متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٦/٦٦ خلال الدورة السابعة والستين. ويتيح هذا القرار، الذي اعتمد بتوافق الآراء، إبقاء مسألة تنشيط أعمال المؤتمر مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة.

ويمثل اعتماد برنامج عمل وتنفيذه، كما أشرتم في بيانكم الافتتاحي، أفضل وسيلة لتنشيط المؤتمر. ولذلك، نعرب لكم عن امتناننا الخاص لجهودكم من أجل اعتماد برنامج عمل، ولإسراعكم في تعميم مشروع بهذا الشأن. ولا شك أن النهج المعتمد مثير للاهتمام، ونحن حتماً سندرسه بالتفصيل على أمل أن تساعد هذه الوثيقة في الخروج من المأزق الحالي. ونعرب بدورنا، عن استعدادنا لإبداء المرونة اللازمة لتنفيذ هذه الخطة، ولتحقيق تقدم حاسم بشأن جميع المواضيع الرئيسية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر.

لكننا نرى أنه من المهم بالفعل أن نضع في اعتبارنا، في هذه المرحلة، أن مسألة تنشيط المؤتمر والسبل التي تتيح ذلك ستطرح لا محالة إذا لم يتسن اعتماد برنامج عمل وتنفيذه. وإذا ما حدث هذا فإن سويسرا ستلتزم التزاماً فعلياً.

وبخصوص قرار الجمعية العامة الذين أشرت إليهما، نعرب سويسرا عن قناعتها بأن القرارين سيساعدان المؤتمر في استئناف عمله وتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وهي لذلك أيدت اعتمادهما في الخريف الماضي.

ونحن عازمون على المشاركة الكاملة في تنفيذ التدابير المحددة في هذين القرارين. وفيما يتعلق بالقرار الخاص بوضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ستستجيب سويسرا حتماً للدعوة التي وجهها الأمين العام بإبداء آرائها بشأن هذا الصك. وقد أكدنا مراراً، بصفتنا دولة غير حائزة للأسلحة النووية، أن هذه المعاهدة ستؤثر حتماً على نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وإدلاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بآرائها حول هذا الموضوع يكتسي، في اعتقادنا، أهمية كبيرة.

وبخصوص مسألة إنشاء "فريق عامل مفتوح العضوية" مكلف بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، وهي مسألة أشبعت نقاشاً، تعتزم سويسرا المشاركة بنشاط في أعمال هذا الفريق والسعي إلى تحقيق الهدف الذي حُدِّد له، وهو تقديم مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ونأمل أن يتمكن الفريق العامل من تقديم تقرير موضوعي في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، وأن يكون هذا التقرير أيضاً مفيداً للمؤتمر وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

وفيما نركز اهتمامنا على المؤتمر، ونحن في مطلع عام ٢٠١٣، يجدر بالذكر أن هذا العام سوف يشهد أيضاً أحداثاً هامة أخرى.

فالاجتماع الرفيع المستوى الذي ستعقدّه الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر سيكون فرصة لمناقشة سبل التصدي للتحديات التي يفرضها نزع السلاح النووي، ولتعزيز الإرادة السياسية اللازمة للاضطلاع بهذه المهمة. وسيوفر الاجتماع أيضاً، فرصة للدول لكي تجدد، على مستوى رفيع، الالتزام بـ "إزالة الأسلحة الذرية" الذي كان جوهر القرار الأول الذي اعتمده الجمعية العامة عام ١٩٤٦.

وعلاوة على ذلك، سوف تنعقد في جنيف ربيع هذا العام، الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. وسيتيح هذا الحدث إمكانية المضي في تقييم الحالة الراهنة لتنفيذ خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. وسيساعد أيضاً في مواصلة تهيئة الأرضية لانعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ وتحديد التدابير التي يتعين اعتمادها عندئذ.

وفيما يخص تنفيذ خطة العمل المعتمدة في عام ٢٠١٠، لا شك أن تحديات عديدة لا تزال تعترض تنفيذ التدابير المتعلقة بنزع السلاح النووي. وهناك آجال عدّة تقترب أيضاً، منها بوجه خاص، التقرير الذي يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية تقديمه عام ٢٠١٤ بموجب الإجراء ٥، وهو إجراء التزمّت الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجبه بـ "التعجيل في إحراز تقدم ملموس بشأن الخطوات المفوضية إلى نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠". وفي هذا السياق، نرحب بالإعلان عن عقد اجتماع آخر للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، في جنيف في نيسان/أبريل المقبل، برئاسة الاتحاد الروسي.

ويطرح تنفيذ التدابير المتفق عليها خلال مؤتمر استعراض المعاهدة تحديات كبيرة أخرى. ونود أن نعرب بوجه خاص، عن قلقنا إزاء تعذر انعقاد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط قبل نهاية عام ٢٠١٠ كما كان مقرراً. وندعو الدول المعنية بهذا المؤتمر في المقام الأول، إلى أن تفعل كل ما في وسعها لضمان انعقاده في أقرب وقت ممكن، ونود أن نؤكد مرة أخرى تأييدنا التام للجهود التي يبذلها الميسر.

وسيكون عام ٢٠١٣ أيضاً، فرصة لإحراز تقدم بشأن موضوع طرح خلال مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، وهو موضوع البعد الإنساني لنزع الأسلحة النووية وما تشكله إمكانية العودة إلى استخدام هذه الأسلحة من خطر مستمر على البشرية. ونحن متفائلون بالاهتمام المتزايد الذي توليه الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لهذه المسألة. ونود أن نشيد أيضاً بتنظيم النرويج مؤتمراً عن الآثار المترتبة على الأسلحة النووية على المستوى الإنساني عُقد في أوسلو مطلع شهر آذار/مارس. ولم يسبق أن تصدرت الجوانب المرتبطة

بالصحة والتنمية والبيئة مناقشات نزع السلاح النووي. ومن شأن التركيز على العواقب الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية على الإنسان أن يتيح تعديل بنود النقاش، وإحراز تقدم في مساعي نزع المشروعية عن هذه الأسلحة، والتوصل إلى فهم أفضل للخطوات العملية اللازمة للتصدي بفعالية لهذه التحديات.

وأخيراً، أود على صعيد آخر، أن أهنئ السفير والكوت على اختياره رئيساً معيناً لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة، وأن أتمنى له كل النجاح في مهمته.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي في الختام، أن أؤكد من جديد دعم وفد بلدي التام لجهودكم في سبيل تفعيل مؤتمر نزع السلاح. وأنا من جهتي، لا أملك إلا أن أمي نفسي بألا يطول الوقت بالمؤتمر حتى يرد على المشككين، كما فعل غاليليو مع خصومه في ذلك الوقت، ليصبح بمقدوره قريباً ترديد مقولته: "ومع ذلك فهي تدور".

السيد خليف (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أولاً وقبل كل شيء، أن أنقل لكم تحياتي وفد الجزائر الحارة على توليكم رئاسة المؤتمر، وتمنياته لكم بنجاح جهودكم. وأود أن أؤكد دعمنا التام لكم ولن سيخلفكم في موقع الرئاسة في هذه الدورة.

ونعرب أيضاً عن خالص شكرنا لسلفكم، سفير ألمانيا، على ما بذله من جهود خلال فترة ترؤسه المؤتمر.

ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للسيد قاسم - جومرت توكاييف، الأمين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة لدى المؤتمر، على ما يقدمه لنا من دعم لا يقدر بثمن، وللسيد يارمو ساريفا، نائب الأمين العام للمؤتمر، ولجميع أعضاء الأمانة.

ويود وفد الجزائر أن يضم صوته إلى أصوات جميع الزملاء الذين تناولوا الكلمة، ويؤكد التزام الجزائر بمؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة الوحيدة لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. ونرحب باعتماد جدول أعمال هذه الدورة بسلسلة الأسبوع الماضي. ونأمل أن ينتهي بنا الأمر هذا العام إلى الاتفاق على برنامج عمل، فنستجيب بذلك لدعوات الجمعية العامة لنا، في دورتها السابعة والستين، بالتقدم في مجال نزع السلاح النووي أولاً.

إن حالة الجمود التي طالبت بالمؤتمر منذ ستة عشر عاماً تعتبر مثير قلق حقيقي بشأن مدى قدرته على اتخاذ التدابير الملائمة لمواجهة التهديدات العديدة التي تزيد من إضعاف السلم والأمن الدوليين. ووفد الجزائر يشيد بالأمين العام للأمم المتحدة على ما قدمه من دعم لمؤتمرنا. ونحن نشاطره تماماً رأيه القائل إن استمرار حالة الجمود في المؤتمر عاماً آخر ما عاد مقبولاً، وإن الأوان قد آن لكفي يستأنف مهمته الأساسية المتمثلة في التفاوض على صكوك بشأن نزع السلاح.

ونعتقد كما تعتقد بلدان عديدة، ولا سيما بلدان حركة عدم الانحياز، أن الهدف النهائي الذي علينا تحقيقه هو نزع السلاح النووي. فالأمر يتعلق بإنقاذ البشر، مع العلم بأن خطر هذه الأسلحة على بقاء البشرية لا يزال على حاله.

ونود أن نشدد في هذا السياق، على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل، برأينا، الأساس القانوني والإطار المرجعي لإزالة هذه الأسلحة تماماً. ولا بد من تنفيذها على نحو فعال وشامل على الصعيد العالمي إذا ما أردنا تحقيق حلمنا بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية على أرض الواقع.

ونحن ندرك أن السنوات الأخيرة شهدت اتخاذ تدابير لتقليص الترسانات النووية، وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة بوجه خاص، إلى معاهدة ستارت واستنتاجات مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

غير أننا نلاحظ مع الأسف، كحال العديد من البلدان الأخرى، أن تقييم الوضع حتى الآن، لا يكشف عن تحقيق تقدم يذكر في هذا المجال، فيما تشير التقديرات إلى وجود رؤوس حربية نووية يبلغ عددها ٢٠.٠٠٠ بينها ٢.٠٠٠ رأس جاهز للتشغيل تحت تصرف السياسيين في الدول النووية التي لا تزال تركز على عقائد الردع النووي الموروثة من أيام الحرب الباردة وهي عقائد عفا عليها الزمن. ومع أن هذه التدابير جديرة بالثناء، فإنها لا تفي بالمتطلبات التي نراها أساسية للتصدي لهذه الأسلحة والترويج لنزع السلاح النووي.

إن المسألة تتعلق على نحو أكثر تحديداً بما أثاره سفير سويسرا للتو، أي نزع الشرعية عن الأسلحة النووية كخطوة أساسية تتيح لنا إنهاء هذا الخطر فعلياً وتخليص الإنسانية من هذه الأسلحة. وفي ضوء هذه الملاحظة، لا بد من الإقرار بأن العقبة الحقيقية التي تعوق نزع السلاح النووي تكمن في عقائد الردع.

ففي عالم ما بعد الحرب الباردة، لم يعد ممكناً الاستمرار في الحفاظ على الوضع القائم، الذي يسمح لبعض الدول ادعاء الحق في الاعتماد على الأسلحة النووية لضمان أمنها وأمن حلفائها، وربما يشكل، في الوقت نفسه، تهديداً للاستقرار الدولي في حال نالت دول أخرى هذا الحق. بل إن التذرع الدائم بالحفاظ على المصالح الحيوية لتبرير تلك العقائد يعدُّ أقل قابلية للاستمرار، حتى إنه قد يشكل خطراً على نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي ككل.

والمشكلة هي كالتالي: ما دامت الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفاؤها تعتمد على هذه الأسلحة وتسعى إلى تحديثها تعبيراً عن التفوق ووسيلة لصون مصالحها، قد تجد دول أخرى نفسها ميالة لحيازة هذه الأسلحة للأسباب عينها، وحمياً لنفسها من أي هجوم نووي.

وفي هذا الصدد، تجدد الجزائر الدعوة التي أطلقتها مجموعة ٢١ وحركة عدم الانحياز لإجراء مفاوضات في إطار برنامج تدريجي يهدف إلى إزالة الأسلحة النووية تماماً ضمن إطار

زمني محدد، يشمل إبرام اتفاقية. وفي هذا السياق، لن يكون هناك معنى لإبرام معاهدة قابلة للتحقق تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية ما لم يندرج هذا الصك في إطار نزع السلاح يشمل معالجة مسألة مخزونات المواد الانشطارية على النحو الملائم.

ولا سبيل إلى التوصل لنزع السلاح النووي ما لم تتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤوليتها وتلتزم التزاماً فعلياً بالتطبيق العملي للتدابير المبينة في خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، ونود أن نوجه الانتباه بوجه خاص، إلى ضرورة التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماً لا لبس فيه بإزالة ترساناتها النووية بالكامل بهدف التوصل إلى نزع السلاح النووي، وفقاً للمادة السادسة من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ومن المهم بوجه خاص أيضاً أن تفي الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزامها بتقليص دور تلك الأسلحة وأهميتها في المفاهيم والعقائد والسياسات المتعلقة بالأمن النووي.

إن الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ سوف تعقد هاهنا في جنيف، في نيسان/أبريل، ويحدونا الأمل بأن تكشف لنا المناقشات في هذه الدورة أن ثمة تقدماً يحرز في مجال نزع السلاح وفقاً للالتزامات المقدمة.

والحديث عن نزع السلاح النووي يفرض التطرق لمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، التي تمثل أحد الخيارات الهامة لنزع السلاح النووي. وقد اعتمدت بعض مناطق العالم هذا النوع من المعاهدات، وهو أمر نثني عليه.

وفي هذا الصدد، تعرب الجزائر عن أسفها لأن منطقة الشرق الأوسط لم تبرم حتى الآن، معاهدة من هذا النوع بعد ١٧ عاماً من اعتماد قرار إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥.

ويتوجه وفد الجزائر بالشكر لميسر المؤتمر، السفير لايفافا، على جهوده، ويكرر الوفد أسفه لتأجيل المؤتمر الدولي الذي كان من المقرر عقده بشأن هذه المسألة في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وتؤكد الجزائر في هذا الصدد، التزامها بالتنفيذ الفعلي لقرار عام ١٩٩٥ من أجل تخليص المنطقة من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل.

وإلى حين استكمال نزع السلاح النووي، لا بد من حماية الدول التي نبذت الخيار النووي من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وحرصاً على فعالية هذه التدابير ومصداقيتها، ينبغي تدوينها في اتفاق متعدد الأطراف غير تمييزي يكون ملزماً قانوناً. ومما لا شك فيه أن هذه الضمانات، التي لا تشكل خطراً على أي دولة، ستساعد في ترسيخ نظام عدم الانتشار وتشجيع نزع السلاح النووي.

ويمثل الفضاء الخارجي مجالاً مشتركاً للبشرية ينبغي صونه للاستخدام في الأغراض السلمية، تمشياً مع روح معاهدة الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، يمثل مشروع معاهدة منع

وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، الذي طرحه الاتحاد الروسي والصين في عام ٢٠٠٨، ومدونة قواعد السلوك التي اقترحتها الاتحاد الأوروبي، سبيلين جديرين بالبحث.

هذه هي التحديات الرئيسية التي يتعين علينا التصدي لها جماعياً في المؤتمر، في إطار برنامج شامل ومتوازن. ومن الصعب أن يقبل المجتمع الدولي منع مؤتمر نزع السلاح من اتخاذ إجراءات بشأن قضايا لها هذا القدر من الأهمية بالنسبة لبقاء البشرية.

ويتوجب علينا قطعاً أن نبدي الإرادة السياسية وأن نتحمل مسؤولياتنا حرصاً على استعادة المؤتمر لدوره في التفاوض على معاهدات نزع السلاح، وذلك من أجل تهيئة الظروف لتحقيق أمن جماعي يضمن لكل دولة وجودها وأمنها، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، لا يزال وفد الجزائر يعتقد أن الجهد الجماعي الذي بذله مع رؤساء دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٩، وأفضى إلى اعتماد القرار CD/186، بتوافق الآراء، لم يفقد أهميته ولا يزال بالإمكان اتخاذه أساساً للتوصل إلى اتفاق على برنامج العمل. ونحن لم ندع قط أن هذا القرار الهام يتسم بالكمال، ويعالج تماماً شواغل جميع الدول. بل إن وفدنا نفسه، وبلدي الذي اقترحه، غير راضين عنه كل الرضى. لكنه يسعى كأى وثيقة توفيقية، لإطلاق عملية تشاور وفق رؤية بعيدة المدى لإجراء مفاوضات بشأن جميع القضايا.

إن وفد الجزائر يدعوكم سيدي الرئيس، أنتم وزملاءكم، رؤساء الدورة الآخرين، إلى المضي في مشاوراتكم والاستفادة من الإنجازات التي تحققت حتى الآن في سياق المقرر CD/1864، وذلك بهدف تحقيق توازن يتيح التوصل إلى توافق في الآراء، ونحن نشيد، في هذا الصدد، بالجهود التي بذلتموها حتى الآن، ونشكركم على الورقة غير الرسمية التي قدمتها لنا. وأؤكد لكم أن عاصمتنا تعكف حالياً على استعراض هذه الوثيقة وإجراء مشاورات ومناقشات بشأنها، وأن وفد الجزائر يبقى رهن إشارتكم لتقديم الدعم اللازم. ونود أن نقول في هذا الصدد، إن نجاح جميع المبادرات يستدعي الاستناد إلى عناصر التوازن التي كرست حتى الآن في سياق الوثيقة CD/1864.

وعلاوة على ذلك، نشجعكم، في حال أخفقت الجهود المبذولة لإعداد برنامج عمل، على النظر في إمكانية بحث وضع صيغة مبسطة لبرنامج العمل التي أشار إليها سفير الأرجنتين للتو بلباقة، وسلطت بلدان عديدة الضوء عليها. وقد أعرب وفد بلدي في العام الماضي، عن تأييده لهذا الخيار، وهو خيار استند إلى المناقشات التي جرت في الجلسة العامة بشأن القضايا الرئيسية، دون ولاية محددة. وينبغي أن يتجسد مضمون هذه المناقشات في تقرير الدورة. وهذا النهج لا يضمن بدء المفاوضات لكن ميزته أنه يحفظ للمؤتمر زخمه فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية. وستكون هذه المداولات بمثابة ركيزة تقنية تدعم جهود تهيئة الظروف السياسية والتقنية اللازمة لإجراء مفاوضات في المستقبل.

إننا نأمل أن نتمكن من التوصل إلى حل يكون مقبولاً من الجميع بفضل روح الحوار التي تسود المؤتمر والرغبة التي تجمع بيننا جميعاً في كسر الجمود. فما من خيار أمامنا سوى إحراز تقدم في إطار مؤتمر نزع السلاح. وإذا لم نفعل، سنظل نهمل ولا يتنا، ولن يكون من الصعب تفهم موقف أولئك الذين يبحثون عن خيارات بديلة لمعالجة قضايا نزع السلاح النووي، وهي قضايا تعتبر الخاسر الحقيقي جراء المأزق الذي يقع فيه المؤتمر.

والجزائر تؤيد أهداف قرارات الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، التي نصت على إنشاء آليات لمعالجة المواضيع المشمولة بولايتنا. لكننا نعتقد أن هذه الآليات تهدد بإلحاق الضرر بمؤتمر نزع السلاح وبآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ككل دون أن تقدم حلاً فعالاً للمشكلات السياسية التي حالت دون اضطلاع المؤتمر بعمله. ومن المؤكد أن الوفد الجزائري سيؤدي دوراً نشطاً في هذه العمليات، على أمل أن يكتسب المؤتمر زخماً إيجابياً بفضل الجهود المبذولة.

وأخيراً، نود أن نذكر بالدعوة التي أطلقها أعضاء حركة عدم الانحياز لعقد دورة استثنائية رابعة تركز لنزع السلاح بغية معالجة مسألة نزع السلاح المتعدد الأطراف ككل، في حال تبين أن حل مشكلة برنامج العمل أمر مستحيل.

السيد سيمون - ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أستهل كلامي وأنا أحاطب المؤتمر لأول مرة هذا العام بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أتمنى لكم النجاح من كل قلبي.

إن فرنسا تؤيد، بطبيعة الحال، البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي في الجلسة السابقة. وأود، في بداية دورة عام ٢٠١٣ هذه، أن أؤكد أولويات فرنسا.

يتعين علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن ندخل في صلب اهتماماتنا قضية الأسلحة التقليدية وانتشارها. فبينما يشارك بلدي في عملية واسعة النطاق ضد المجموعات الإرهابية المسلحة في شمال مالي، دعماً للقوات المسلحة في جمهورية مالي وجنوباً إلى جنب مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتشاد، يكشف الوضع السائد في منطقة الساحل، للأسف، ما ينطوي عليه انتشار هذا النوع من الأسلحة من مخاطر. وهذه أولوية ومسألة ملحة لم يعد بوسع المجتمع الدولي تأجيلها.

ويتوقع أن تصبح معاهدة تجارة الأسلحة في عهد قريب أداة فعالة في أيدينا. ففي آذار/مارس، علينا أن نتوصل إلى اتفاق على نص هذه المعاهدة، دون الإخلال بالتوازنات والتسويات التي توصلنا إليها في تموز/يوليه ٢٠١٢. ونحن جميعاً نحمل في أذهاننا تصوراً لاتفاق مثالي. لكن الاتفاق المثالي فعلاً ليس هو بالضرورة الاتفاق الذي تخيله كل منا نظرياً، بل هو الاتفاق الذي سيحدث تغييراً فعلياً على أرض الواقع. وأنا أثق كل الثقة بزميلنا الأسترالي بيتر وولكوت، الذي سيوجهنا في عملنا خلال الأسابيع المقبلة.

وأود أيضاً أن تؤكد الأهمية التي يوليها بلدي للمناقشات الجارية في إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية. فهذه الاتفاقية هي الصك العام الملائم لمواجهة تحديات نزع السلاح للأغراض الإنسانية؛ وتشارك فيها معظم القوى العسكرية الرئيسية؛ وتجمع في إطارها خبرات لا تعوز. وهي مفتوحة في وجه المجتمع المدني. وقد شرفني الدول الأطراف إذ عينتني رئيساً للاجتماع المقبل للدول الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر. وسأبذل قصارى جهدي مع زملائي المكلفين برئاسة المؤتمر السنوي للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الثاني والبروتوكول الخامس، للاضطلاع بمهام الولاية التي أسندت إلينا والمتمثلة في السعي إلى تحقيق عملية هذه الصكوك الأساسية.

إن التحديات التي تواجه الأمن آخذة في التزايد وأهمها، على سبيل المثال لا الحصر: انتشار الأسلحة النووية ووسائل إيصالها وتنامي الإرهاب. وقد اختار بلدي تحمل مسؤولياته في هذه المجالات. والهدف الذي نضعه نصب أعيننا بجلاء هو مواجهة التهديدات الحقيقية.

وفيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار، سيشهد عام ٢٠١٣ انعقاد مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتمثل هذه الاتفاقية نموذجاً في مجال نزع السلاح. وهي من الإنجازات الكبيرة التي نبح مؤتمر نزع السلاح في تحقيقها. وسيشهد العام أيضاً انعقاد اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، الذي سيعقد في جنيف في أيار/مايو.

والأهم بالنسبة لنا، في موضوع نزع السلاح النووي، هو اتخاذ إجراءات جوهرية وتدرجية، دون أن نلهث وراء أهداف غير واقعية وإن كانت وجيهة، فنُضِل بذلك الطريق. فنحن نملك خريطة طريق تتمثل في خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي اعتمدت بتوافق الآراء عام ٢٠١٠، وعلينا أن نتمسك بها.

وبلدي عازم، كغيره من الدول الحائزة للأسلحة النووية، على تنفيذ خريطة الطريق هذه، وهو يحضر نفسه لحلول الموعد النهائي المحدد في عام ٢٠١٥. وفي نيسان/أبريل، سنشارك بنشاط في اجتماع الدول النووية الخمس الكبرى والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن المكلفة بمراقبة خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي أعلن عنه الأسبوع الماضي زميلنا من الاتحاد الروسي، والذي سيكون امتداداً للاجتماعات التي نظمت في السنوات السابقة في لندن وباريس وواشنطن.

وتحدد لنا خطة عمل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ أولوية تتماشى تماماً مع برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٩، في ظل الرئاسة الجزائرية، وأعني بذلك الوثيقة CD/1864، وهو أيضاً آخر برنامج عمل اعتمده مؤتمر نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، يرد ذكر هذه الأولوية بوضوح شديد في إطار الإجراء ١٥ من خطة العمل. وترد أيضاً في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٨٨٧ (٢٠٠٩). وتمثل هذه الأولوية في شروع مؤتمر نزع السلاح على الفور في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر

إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وهذه هي الخطوة المنطقية التالية في مجال نزع السلاح النووي.

ولهذا السبب أعرب وفد بلدي، في آخر دورة عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، عن تأييده لاعتماد القرار المقدم من كندا بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، والذي ينص، في جملة أمور، على إنشاء فريق من الخبراء الحكوميين في جنيف. وقد أيد بلدي هذا القرار لأنه يتماشى مع خطة عمل المعاهدة لعام ٢٠١٠، ولأنه يراعي بعض المبادئ الأساسية، ولا سيما قاعدة توافق الآراء واختصاص مؤتمر نزع السلاح.

لكن هذا لا ينطبق للأسف، على جميع القرارات التي قدمت في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. وبما أن فرنسا أسهبت في شرح موقفها من هذه المبادرات المؤسفة في نيويورك، في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، فإنني لن أفصّل هذا الأمر. وأود فقط أن أحذر زملاءنا من خطر تكاثر محافل نزع السلاح. إذ لا نخشى فقط من هدر الوقت والمال على محافل إضافية عقيمة وزائدة عن الحاجة، بل إننا نخشى أيضاً، وفي المقام الأول، أن تصبح خريطة الطريق التي اعتمدت في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ موضع تشكيك.

سيدي الرئيس، إنها مهمة صعبة تلك أوكلت إليكم بإعداد برنامج عمل وعرضه علينا - وأقتبس هنا ما ورد في قرار الجمعية العامة ٧٢/٦٧ - "مع مراعاة المقرر المتعلق ببرنامج العمل الذي اتخذته المؤتمر في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ CD/1864".

وإنني أفهم مدى التعقيد الذي تنطوي عليه هذه العملية، لكن قرار الجمعية العامة ٧٢/٦٧ يجعل المهمة أسهل علينا قليلاً لأنه يقدم لنا توجيهات واضحة، فيما تعتبر الوثيقة ١٨٦٤، التي تتضمن آخر برنامج عمل اعتمده المؤتمر، مرجعاً لا غنى عنه.

والمؤتمر في أمس الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى، للشروع في إجراء مفاوضات بشأن وضع معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

أعلم، سيدي الرئيس، أنكم لن تدخروا جهداً من أجل التوصل إلى وضع برنامج عمل، وتمكين هذا المؤتمر من الخروج من الوضع المؤسف الذي يشهده منذ زمن طويل جداً.

وأود أن أعرب عن ثقتي الكاملة فيكم، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

السيدة باتيلورو (إيطاليا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية، أن أهنئكم على تولى هذه المسؤولية الجسيمة. وأنا هنا أتكلم نيابة عن السفير ريسي الموجود في روما حيث يتمثل للشفاء من إصابة حالت دون حضوره إلى هنا لكنه يؤيد هذا البيان تماماً. ونتمنى لكم كل التوفيق في أداء مهمتكم، ونؤكد لكم دعم هذا الوفد دعماً كاملاً.

إن وفد بلدي يؤيد بالكامل البيان الذي أدلت به أيرلندا الأسبوع الماضي نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

فخلال دورة عام ٢٠١٠، عرض فينسانزو سكويتي، الذي كان وزير الشؤون الخارجية آنذاك، على هذه الجمعية الموقرة توقعات إيطاليا بشأن نزع السلاح ودور مؤتمر نزع السلاح. ومن المحزن القول بعد مرور حوالي ثلاث سنوات، إن مجال نزع السلاح قد شهد بعض التقدم دون أن يكون لأعمال هذا المؤتمر نصيب من هذا التقدم.

ونزع السلاح النووي هو أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي وإيطاليا كذلك. ولذا فإننا نرحب بنجاح المفاوضات التي أفضت إلى توقيع وإنفاذ معاهدة ستارت الجديدة في شباط/فبراير ٢٠١١. ونعتقد أن ذلك يمثل رسالة هامة للعالم من أجل نزع السلاح النووي كله في نهاية المطاف. ونرحب أيضاً بالحصيلة الإيجابية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. لكن هاتين النتيجةين معاً أصبحنا جزءاً من الماضي. والآن حان الوقت لكي نتطلع إلى المستقبل. ونحن ننوه بمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مباشرة تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، ونتطلع إلى نتائج الجولة المقبلة من المشاورات بين هذه الدول الخمس التي ستعقد هنا في جنيف. ونحن على ثقة بأن أعضاء المجموعة سيجرون مشاوراتهم بروح بناء وبأن الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية سوف يتحقق يوماً نأمل أن يكون قريباً.

وفي الوقت نفسه، نعرب عن أسفنا العميق لتأجيل المؤتمر الذي يهدف إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونبدي تفهمنا لمشاعر الخيبة التي سببها هذا التأجيل لكن يجب ألا ندع هذه الخيبة تشوش علينا في تقدير الأمور. فنحن اليوم أقرب من أي وقت مضى إلى التوصل إلى عقد هذا المؤتمر، ولذلك نود أن نعرب عن تأييدنا، في سياق الاتحاد الأوروبي أيضاً، للعمل الذي اضطلع به الميسر. وبالتالي، نحث جميع الفاعلين على قطع شوط إضافي وبذل قصارى جهدهم لتهيئة الظروف اللازمة لكي ينعقد المؤتمر دون مزيد من تأخير.

ودور مؤتمر نزع السلاح في المجال المتعدد الأطراف هو دور فائق الأهمية، ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن استمرار الجمود عاماً آخر هو أمر غير مقبول بتاتاً، واتفق في ذلك مع رأي الأمين العام للأمم المتحدة الذي ينم عن حكمة. وينبغي للمؤتمر أن يستأنف عمله، والأفضل له أن يعجل بذلك. وفي هذا الإطار، ينبغي أن يكون اعتماد برنامج عمل هو شغلنا الشاغل، وعلينا أن نبري جميعاً لتحقيق هذا الهدف. وربما كان برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1864 لا يزال صالحاً وجديراً بالتنفيذ في اعتقادنا. لكننا على استعداد لبحث حلول أخرى كالحل الذي تعكفون على إيجاده.

إن موعد التفاوض في مؤتمر نزع السلاح، على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، فات منذ زمن طويل. ونحن ندرك جيداً ضرورة معالجة القضايا الهامة أثناء التفاوض على معاهدة ناجحة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وليست مسألة المخزونات أقلها أهمية. ونعتقد أن هذه المسألة ينبغي أن تعالج أثناء المفاوضات لا أن تكون شرطاً مسبقاً لإجرائها. وبذلك تجدد أي

دولة نفسها حرة في طرح المسائل التي تعتبرها من الشواغل الأمنية الوطنية ذات الأولوية. وربما كان قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الذي يطلب إلى الأمين العام إنشاء فريق خبراء حكوميين يقدم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة، يمثل مساهمة قيمة في دفع هذه العملية إلى الأمام. أما بالنسبة للمواضيع الرئيسية الثلاثة المدرجة على جدول أعمالنا، فنحن ندرك أهميتها ونعرب عن استعدادنا لتقديم مساهمتنا في مناقشتها.

السيد ستروغال (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أهنتكم بادئ ذي بدء على توليكم الرئاسة، وأؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم. ونقدر لكم أيضاً جهودكم من أجل دفع المؤتمر قدماً نحو بدء أعماله، ونشكركم على برنامج العمل الذي اقترحتموه ووزع بالأمس، وهو برنامج سندرسه بعناية. ونود أيضاً أن نعرب عن امتناننا الخاص للسفير هوفمان على جهوده الدؤوبة، بصفته آخر من تسلم الرئاسة العام الماضي، ونؤكد أن التقرير الذي قدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة كان أقصى ما يمكن تقديمه في ظل الظروف السائدة. ونحن نؤيد، بطبيعة الحال، البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي في جلستنا السابقة.

لقد كانت الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة مميزة بالنظر إلى الرسالة الواضحة التي عبرت عنها الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومفادها أن الجمود في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف ليس مقبولاً ولم يعد من الممكن الاستمرار وراء حجة الأزمة المؤقتة. وقد ردد الأمين العام للأمم المتحدة هذا الكلام في رسالته إلى مؤتمرنا التي قرئت الأسبوع الماضي وذكّر فيها بما قاله داغ همرشولد: "نعلم جيداً أنه لا وجود لشيء اسمه طريق مسدود في هذا المجال؛ فيما أن نتقدم أو نتراجع".

ولذلك، نأمل أن يستجيب مؤتمر نزع السلاح للدعوات الملحة التي وجهت إليه، وألا يتأخر أكثر في إظهار الإرادة السياسية اللازمة لبدء العمل وأن ينتهي به الأمر إلى اعتماد برنامج عمل وتنفيذه، وهذا هو الأهم.

وفي الوقت نفسه، نتوقع أن يسهم في إحراز التقدم، قرارا الجمعية العامة ٥٣/٦٧ و٥٦/٦٧ المؤرخان ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ والراميان إلى تعزيز العمل الموضوعي بشأن القضايا الرئيسية في جدول أعمال نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي، وكذلك الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي المقرر عقده في أيلول/سبتمبر هذا العام. وتدعم النمسا القرارات الثلاثة جميعها التي تشكل، في رأينا، محاولات جادة لإعادة الحيوية إلى مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف.

وبصفتنا من الدول التي بادرت إلى وضع القرار ٥٦/٦٧، نرحب على وجه الخصوص بإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية في الجمعية العامة يُعنى بدفع مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف إلى الأمام. ونحن نرى أن هذا الفريق العامل يمثل فرصة جديدة أمام جميع الدول لتقديم آرائها وتوقعاتها ومقترحاتها. وهو يتيح لنا فرصة للعمل بطريقة شاملة مع جميع

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على قدم المساواة، كما يتيح لنا تفاعلاً أقوى مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني. ونأمل أن يغتنم هذه الفرصة كل الذين يؤيدون هذه الأهداف ويقدموا آرائهم إلى الفريق العامل.

إن النمسا تعطي الأولوية لتعددية الأطراف باعتبارها أساساً لتحقيق تقدم على الصعيد الدولي في قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار. ولهذا السبب دأبنا على المساهمة في النقاش بطرح الأفكار والمقترحات بشأن السبل الكفيلة بترجمة التزامات نزع السلاح المدرجة على جدول أعمال المفاوضات المتعددة الأطراف إلى تقدم يمكن قياسه. ويتمثل السيناريو الأسوأ في نظرنا في استمرار المؤتمر على نهجه الحالي الذي يتآكل معه نظام نزع السلاح، بل وتتآكل معه آلية نزع السلاح. ويبقى ضمان تحقيق تقدم جوهري مسؤوليتنا الأساسية والجماعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير النمسا الموقر، لقد استمعنا للتو إلى آخر المتكلمين المدرجين على القائمة. وأتوجه بالشكر إلى الوفود على ما أدلت به من بيانات ووجهته من عبارات لطيفة إلى الرئاسة. هل يريد أي وفد آخر تناول الكلمة؟ أرى أنه ما من وفد يرغب في ذلك.

حضرات المندوبين الموقرين، بهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وسيعقد المؤتمر جلسته العامة القادمة الساعة العاشرة من صباح يوم ٥ شباط/فبراير.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.